

جامعة مدأوشن
الكلية: كلية الريادة والإبتكار
البرنامج: ماجستير ريادة الأعمال
التخصص: ريادة الأعمال

خطة بحث بعنوان:

تأثير السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية (2020-2025)
The Impact of Government Policies and Regulations on Startups in Saudi Arabia (2020-2025)

إعداد الطالب: عبد الكريم مونس حميد الشمري
الرقم الأكاديمي: 242000323

المشرف الأكاديمي: الدكتور / أحمد راجح اسماعيل

1446هـ - 2025م

خطة بحث:

تأثير السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية (2020-2025)

المقدمة:

تُمثل ريادة الأعمال عنصرًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ودعم الابتكار. وتظهر الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تُعد من أهم محركات النمو في الاقتصادات الحديثة نظرًا لدورها في توليد الوظائف ودعم الإبداع وزيادة الصادرات. وفي المملكة العربية السعودية، حظيت ريادة الأعمال باهتمام متزايد في ظل رؤية 2030 التي وضعت هدفًا استراتيجيًا برفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. لت تحقيق ذلك، نفذت الحكومة إصلاحات واسعة لتحسين بيئة الأعمال، شملت تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري عبر إنشاء نافذة موحدة وتقليص المتطلبات المالية، مما خفض تكلفة بدء النشاط إلى حوالي 5.4% من دخل الفرد (وهو أقل بكثير من متوسط الشرق الأوسط البالغ 16.7%). كما تم تعزيز حماية المستثمرين الأقلية، فأصبحت المملكة تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في هذا الجانب. إلى جانب ذلك، استحدثت برامج وهيئات داعمة مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في 2016 لتقود جهود تمكين رواد الأعمال. شهدت الفترة 2020-2025 صدور العديد من التشريعات واللوائح الجديدة التي أثرت على بيئة الأعمال للشركات الناشئة، من أبرزها نظام الشركات الجديد لعام 2022 الذي قدّم هيكلًا قانونيًا ميسرًا كشركة المساهمة المبسطة لدعم نمو الشركات الناشئة، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة (VAT) إلى 15% عام 2020 لمواجهة التحديات الاقتصادية. هذه التغيرات التنظيمية والاقتصادية كان لها تأثير واضح على مشهد ريادة الأعمال، حيث ارتفع إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة من حوالي 447 ألف منشأة في 2016 إلى أكثر من 614 ألف منشأة في 2020، ثم قفز إلى ما يقارب مليون منشأة بنهاية 2022. ومع هذا النمو اللافت، تبرز الحاجة لفهم كيف أثرت السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة إيجابًا أو سلبًا على نشأة واستدامة الشركات الناشئة. بناءً على ذلك، تتضح أهمية هذا البحث في تحليله الشامل لهذا الموضوع الراهن، لا سيما في ضوء رؤية 2030 والتحول التنظيمية الأخيرة، ولماذا اختير لدراسة أكاديمية معمّقة.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود الحكومية المكثفة في السنوات الأخيرة لدعم ريادة الأعمال، تواجه الشركات الناشئة في السعودية تحديات معقدة ناجمة عن بعض التشريعات واللوائح الحديثة. تتمثل مشكلة البحث في تحديد وفهم تأثير السياسات الحكومية المستحدثة بين 2020 و2025 على بيئة عمل الشركات الناشئة بصورة دقيقة. فمن جهة، قد تكون الإصلاحات المرتبطة برؤية 2030 والإجراءات التنظيمية الميسرة قد خلقت بيئة مواتية لتأسيس المشاريع الجديدة. ومن جهة أخرى، قد تفرض لوائح كالضرائب المرتفعة (مثل ضريبة القيمة المضافة) ومتطلبات التراخيص والامتثال التنظيمي أعباء إضافية تحدّ من نمو تلك المشاريع أو حتى بقائها. تعاني بعض الشركات الناشئة من ارتفاع في التكاليف التشغيلية بسبب الضرائب والرسوم الحكومية، إضافة إلى صعوبة التأقلم مع الإجراءات البيروقراطية المستجدة. على سبيل المثال، أدى رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% في 2020 إلى زيادة في تكاليف الخدمات والمنتجات، مما أثر على إنفاق المستهلكين وخلق ضغطًا على هوامش ربح الشركات الناشئة. كذلك، على الرغم من تبسيط إجراءات التسجيل للأعمال الجديدة، ما زال الحصول على التراخيص في بعض القطاعات يستغرق وقتًا وجهدًا، مما قد يثني بعض رواد الأعمال عن الدخول إلى السوق. يُضاف إلى ذلك تحديات أخرى كشح التمويل وصعوبة الحصول على القروض في مراحل التأسيس. الفجوة البحثية تكمن في نقص الدراسات الأكاديمية التي تقيس بشكل منهجي تأثير هذه السياسات الحكومية الحديثة على الشركات الناشئة في

السوق السعودي. فرغم وجود دراسات تناولت التحديات العامة لريادة الأعمال في المملكة، إلا أنها لم تربط بشكل تحليلي بين الإصلاحات التنظيمية الأخيرة وأداء الشركات الناشئة. بناءً عليه، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال فحص شامل ومدعوم بالبيانات للتأثيرات الفعلية – الإيجابية والسلبية – لتلك السياسات على تأسيس ونمو واستدامة الشركات الناشئة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عملية وأكاديمية عدّة. فعلى الصعيد العملي، تُوفّر نتائج البحث رؤية واضحة لرواد الأعمال والمستثمرين حول مدى ملائمة المناخ التنظيمي الحالي للمشاريع الناشئة. إذ يستطيع رواد الأعمال الاستفادة من تحديد العقوبات التنظيمية (مثل الضرائب أو إجراءات الترخيص) لاتخاذ تدابير استباقية في خطط أعمالهم، بينما يحصل المستثمرون على تقييم أدق لمخاطر الامتثال التنظيمي المصاحبة للاستثمار في الشركات الناشئة. كما أن صانعي القرار والمؤسسات الحكومية سيستفيدون من الدراسة لتقييم فعالية سياساتهم الحالية؛ حيث يمكن أن تكشف النتائج عن نواحي قصور في بعض اللوائح أو الإجراءات التي تستدعي إعادة نظر وتعديل، بما يساعد على صياغة سياسات أكثر دعمًا وتحفيزًا لنمو الشركات الناشئة. على سبيل المثال، إذا أظهرت الدراسة أن ارتفاع الرسوم والضرائب يفوق أثر الحوافز المقدمة، فستكون هناك حاجة لموازنة السياسات بطريقة أفضل، كتخفيض أعباء الضرائب على الشركات الناشئة أو تمديد فترة الإعفاءات.

أما على الصعيد الأكاديمي، فإن هذا البحث يثري الأدبيات العلمية في مجال ريادة الأعمال والسياسات الاقتصادية، خاصة في سياق الاقتصادات النامية والسوق السعودي الذي يشهد تحولًا غير مسبوق. ستساهم الدراسة في فهم أعمق للعلاقة بين البيئة المؤسسية (Institutional Environment) ونشاط ريادة الأعمال؛ فمن المعروف نظريًا أن جودة الإطار التنظيمي والقانوني تؤثر بشدة على قرارات تأسيس الشركات الجديدة، إلا أن تجارب الدول تختلف في ذلك. بالتالي، توفر هذه الدراسة حالة تحليلية لدولة تمر بتحول اقتصادي (السعودية) يمكن مقارنتها بتجارب دولية أخرى. إضافة إلى ذلك، سيكون البحث مرجعًا مفيدًا للباحثين المهتمين بدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية الكلية على مستوى أداء المنشآت الصغيرة والناشئة، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات المقارنة إقليميًا وعالميًا.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية المحددة التي تتناول مختلف جوانب العلاقة بين السياسات الحكومية وقطاع الشركات الناشئة في المملكة:

- **دراسة تأثير رؤية 2030 على بيئة ريادة الأعمال في السعودية:** تحليل الدور الذي لعبته برامج ومبادرات الرؤية (مثل إنشاء هيئة "منشآت" وبرامج التمويل الحكومي) في تهيئة مناخ داعم لتأسيس ونمو الشركات الناشئة، وتقييم مدى التقدم نحو مستهدفات الرؤية (مثل مساهمة 35% من الـ GDP من المنشآت الصغيرة والمتوسطة).
- **تحليل تأثير الأنظمة واللوائح الجديدة على تأسيس واستدامة الشركات الناشئة:** تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغييرات الفترة 2020-2025 (كرفع ضريبة القيمة المضافة، وإصدار نظام الشركات الجديد، وتحديث أنظمة التراخيص) على معدلات تأسيس الشركات الناشئة ونسب بقائها أو خروجها من السوق. سيتضمن ذلك قياس التغير في عدد الشركات الناشئة المسجلة سنوياً ومعدل نموها قبل وبعد هذه الإصلاحات.
- **تقديم توصيات عملية لصانعي القرار لتحسين البيئة التنظيمية لدعم الشركات الناشئة:** بناءً على النتائج المستخلصة، سيطرح البحث مقترحات محددة لتطوير السياسات العامة - مثل تحسين حزم الحوافز المالية، أو تبسيط إجراءات الترخيص بشكل أكبر، أو توفير إعفاءات ضريبية مرحلية للمشاريع الناشئة - بهدف إزالة العقبات وتمكين رواد الأعمال من التركيز على نمو أعمالهم.

من خلال تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، يأمل البحث في رسم صورة شاملة لكيفية مواءمة السياسات الاقتصادية مع احتياجات منظومة الشركات الناشئة في المملكة.

أسئلة البحث:

للإجابة على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، سيتم تناول الأسئلة البحثية التالية:

1. **كيف أثرت رؤية المملكة 2030 على بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية؟** - بما يشمل تحليل الدور الذي لعبته مبادرات الرؤية في تحفيز إنشاء الشركات الناشئة، وأثر الدعم الحكومي (كتمويل المشاريع، أو تسهيل الإجراءات) في ازدهار ثقافة ريادة الأعمال.
 2. **ما هي التحديات التنظيمية والضريبية الرئيسية التي تواجهها الشركات الناشئة في المملكة؟** - مع التركيز على اللوائح المستحدثة خلال 2020-2025، مثل متطلبات التراخيص التجارية، وأنظمة العمل، ولوائح الاستثمار، بالإضافة إلى الضرائب (كالقيمة المضافة والزكاة) ورسوم الخدمات الحكومية.
 3. **كيف تؤثر ضريبة القيمة المضافة (VAT) ولوائح التراخيص الجديدة على نمو الشركات الناشئة واستدامتها؟** - ويتفرع عن ذلك تساؤلات حول مدى تأثير تكاليف التشغيل والامتثال التنظيمي على الشركات الناشئة جراء زيادة ضريبة VAT إلى 15%، وكذلك أثر اشتراطات الترخيص (من حيث الوقت والتكلفة) على قدرة رواد الأعمال في إطلاق مشاريعهم وتوسعها.
 4. **ما مدى فعالية الحوافز الحكومية الحالية في دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة؟** - ويشمل ذلك تقييم برامج الدعم مثل الإعانات المالية، والقروض الميسرة، وضمانات القروض (مثال: برنامج كفالة)، واسترداد الرسوم الحكومية (مثل مبادرة "استرداد")، والحاضنات والمسرّعات، ومدى إسهام هذه الحوافز في تشجيع تأسيس الشركات الجديدة وجذب الاستثمارات لها.
- ستوجه هذه الأسئلة مجتمعة منهجية البحث نحو جمع المعلومات المناسبة وتحليلها للإجابة بشكل متكامل عن السؤال الجوهرى المتعلق بتأثير السياسات الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يرتكز الإطار النظري لهذا البحث على مفهوم اقتصاديات التنظيم المؤسسي ونظريات ريادة الأعمال التي تربط بين البيئة التنظيمية ومعدل النشاط الريادي. تفترض نظرية المؤسسات (Institutional Theory) أن جودة الأطر التشريعية والقانونية تؤثر بشكل جوهري على قرارات الأفراد في بدء أعمال تجارية جديدة؛ حيث إن وجود سياسات داعمة كسهولة بدء النشاط التجاري وحماية حقوق المستثمرين يشجع على دخول السوق، بينما تؤدي القيود التنظيمية المفرطة إلى كبح روح المبادرة. في السياق السعودي، يمكن تطبيق هذه النظرية لفهم التحولات التي أحدثتها رؤية 2030: فمع التحسينات في سهولة ممارسة الأعمال خلال الأعوام الأخيرة، يُتوقع نظرياً ارتفاع معدل تأسيس الشركات الناشئة. كما تستفيد الدراسة من أدبيات نموذج بوابة الدخول (Entry Barrier Model) الذي يناقش كيف تؤثر تكاليف الدخول للسوق – مثل الرسوم والإجراءات – على عدد الداخلين الجدد. بناءً على ذلك، يُعتبر تخفيض المتطلبات المالية والإجرائية (كما حصل في المملكة العربية السعودية 2018-2019) عاملاً محفزاً لريادة الأعمال.

استناداً إلى هذا الإطار النظري، سيتم مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة:

- **دراسات حول السياسات الحكومية وريادة الأعمال في السعودية:** تستعرض الأدبيات المحلية مؤشرات إيجابية ظهرت منذ إطلاق رؤية 2030. على سبيل المثال، أظهرت بيانات مرصد العمل الريادي العالمي (GEM) لعام 2022 أن البيئة الريادية في السعودية شهدت تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة البالغين المشاركين في نشاط تجاري ناشئ إلى حوالي 19%، وتضاعفت نسبة أصحاب الأعمال القائمة من 5.3% في 2021 إلى 9.7% في 2022. هذه المؤشرات تعكس أثراً إيجابياً عاماً للتحولات الاقتصادية. ومع ذلك، تعاني الشركات الناشئة السعودية من تحديات تقليدية مستمرة: فقد وجد الصلامي في دراسته الاستقصائية أن الحصول على التمويل يمثل التحدي الأول الذي يواجهه startups محلياً، حيث تعتمد أغلبها على التمويل غير المُنصف (كالقروض الشخصية) نظراً لصعوبة الوصول إلى رؤوس الأموال الجريئة. كما أشار البحث نفسه إلى أهمية مهارات رواد الأعمال في نجاح المشاريع، ما يعني أن الدعم الحكومي يجب ألا يقتصر على المال، بل يشمل التدريب وبناء القدرات. إلى جانب ذلك، أبرزت دراسة Nalband & Alfaqieh التحسن الكبير في مؤشرات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفضل رؤية 2030، لكنها شددت على أن متوسط عمر الشركات الصغيرة في المملكة العربية السعودية لا يزال نحو 6 سنوات فقط، مما يوحي بحاجة هذه المنشآت لمزيد من الدعم لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وربطت الدراسة قصر عمر الكثير من المنشآت بعوامل منها محدودية الموارد المالية وضعف التخطيط الاستراتيجي، وهي عوامل يمكن أن تتأثر بالسياسات الحكومية (مثل إتاحة التمويل الإضافي أو تقديم استشارات الأعمال عبر برامج حكومية).
- **مقارنة بالإصلاحات الدولية المشابهة:** ستحلل الدراسة تجارب دولية مختارة طبقت إصلاحات هيكلية لدعم ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزات كبيرة في سهولة ممارسة الأعمال وفي جذب الشركات الناشئة عالمياً عبر سياسات حاضنة (مثل المناطق الحرة والإعفاءات الضريبية لسنوات محددة)، ويمكن مقارنة نتائجها بتجربة المملكة العربية السعودية لمعرفة الفروق والتشابهات. أيضاً، تُظهر تجارب سنغافورة ونيوزيلندا أن وجود منظومة بسيطة وشفافة لتأسيس الشركات (بعدد قليل جداً من الإجراءات وتكاليف شبه معدومة) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات تأسيس المشاريع الصغيرة. على النقيض، عانت بعض الدول من إفراط تنظيمي أدى إلى هجرة رواد الأعمال أو نشاطهم في القطاع غير الرسمي. بناءً عليه،

ستستفيد الدراسة من أدبيات عالمية تؤكد أن عبء التنظيم الزائد (كثرة التصاريح، الإجراءات البطيئة، الرسوم الباهظة) يؤثر سلبيًا على كمية ونوعية النشاط الريادي، وهو ما سيتم اختباره في الحالة السعودية.

- **مراجعة لجهود الدعم الحكومي والمحفزات:** تُظهر التقارير الرسمية أن الحكومة في المملكة العربية السعودية قد تبنت باقة متنوعة من البرامج والمبادرات لدعم الشركات الناشئة خلال الفترة الماضية. فبحسب تقرير منشآت الربعي، تم تقديم تسهيلات تمويلية غير مسبقة؛ على سبيل المثال، منصة تمويل القطاع الخاص (بوابة التمويل) التي أطلقتها منشآت شهدت زيادة سنوية في الإقراض للشركات الناشئة بنسبة 884% عام 2021. أيضًا تم ضمان قروض بقيمة تتجاوز 67.7 مليار ريال عبر برنامج كفالة في 2021، بالإضافة إلى رد رسوم حكومية بقيمة 3.5 مليار ريال لأكثر من 100 ألف منشأة صغيرة عبر مبادرة استرداد. هذه الأرقام تؤكد جدية الحكومة في توفير مناخ مالي محفز. في الوقت ذاته، نجد أن نسبة إقراض البنوك للـ SMEs ارتفعت من 2% إلى 8% خلال 2016-2018 نتيجة سياسات تشجيعية، لكنها لا تزال دون المستهدف (11% بحلول 2025) مما يعني وجود مجال لتحسين سياسات تسهيل الائتمان. ستتم مراجعة هذه البرامج الحكومية وتقييمها في سياق الدراسات السابقة التي تناولت فعاليتها. بعض الأدبيات (مثل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد) أشادت بهذه الجهود لكنها نهت إلى ضرورة استمرار الإصلاحات لضمان عدم عودة العقبات القديمة مع نمو الاقتصاد.

بشكل عام، تكشف الدراسات السابقة عن صورة مختلطة: بيئة ريادية آخذة بالتحسن والنمو في المملكة العربية السعودية مدفوعة برؤية 2030 وإصلاحاتها، مقابل تحديات قائمة تتعلق بالتمويل والقدرة على الصمود أمام بعض الأعباء التنظيمية. هذا البحث سيمزج بين معطيات تلك الدراسات ويخضعها للتحليل الميداني لإعطاء استنتاجات أكثر تخصيصًا وحدائث حول الفترة 2020-2025.

فرضيات البحث:

استنادًا إلى الإطار النظري ومراجعة الأدبيات أعلاه، يطرح البحث الفرضيات التالية التي سيجري اختبارها بالبيانات والتحليل الميداني:

- **H1: توفر رؤية 2030 بيئة داعمة لريادة الأعمال، مما يعزز نمو الشركات الناشئة.** تفترض هذه الفرضية أن الإجراءات والسياسات المنبثقة عن رؤية 2030 (مثل إصلاحات تسهيل بدء الأعمال، وبرامج الدعم الحكومي) كان لها تأثير إيجابي واضح على ازدياد عدد الشركات الناشئة وتحسين أدائها. على سبيل المثال، يُتوقع أن يكون هناك نمو ملحوظ في معدلات تأسيس الشركات بعد 2016 تماشيًا مع بدء تنفيذ مبادرات الرؤية. كما يُفترض ارتفاع معدل بقاء المشاريع الجديدة (انخفاض نسب الفشل السريع) نتيجة تحسّن البيئة الداعمة.
- **H2: تشكّل الضرائب المرتفعة ولوائح التراخيص الجديدة تحديات تُعيق تأسيس واستدامة الشركات الناشئة.** بموجب هذه الفرضية، فإن السياسات التنظيمية المستحدثة ذات الطبيعة التقييدية أو التكلفة (مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، أو أي متطلبات ترخيص إضافية/أكثر صرامة بعد 2020) قد أدت إلى أثر سلبي على ريادة الأعمال. ويشمل ذلك إمكانية انخفاض معدل إنشاء الشركات الجديدة مؤقتًا عقب فرض الضرائب أو الرسوم، أو ارتفاع نسب خروج الشركات الناشئة من السوق لعدم قدرتها على تحمل تلك الأعباء. بعبارة أخرى، تفترض الفرضية أن كلفة تكلفة الامتثال التنظيمي قد تكون رجحت على كلفة المزايا في بعض الحالات، مما انعكس سلبيًا على استمرارية المشاريع الناشئة.
- **H3: تؤثر الحوافز الحكومية إيجابيًا على جذب الاستثمارات ونمو الشركات الناشئة.** أي أن البرامج الداعمة (كالتمويل الميسر، ضمان القروض، الإعفاءات، والحاضنات) لها دور فعال في تحسين فرص نجاح الشركات

الناشئة وتسريع نموها. بموجب هذه الفرضية، يُتوقع أن الشركات الناشئة التي استفادت من حوافز مثل برنامج كفالة أو حصلت على تمويل عبر صناديق رأس المال الجريء الحكومية أو تم احتضانها في برامج رسمية، تحقق نموًا أعلى وتستقطب استثمارات أكثر مقارنة بنظيراتها التي لم تستفد. كما تفترض أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين زيادة الإنفاق الحكومي/الدعم المالي الموجه لريادة الأعمال وبين مؤشرات أداء القطاع (كعدد الشركات الناشئة الجديدة سنويًا أو إجمالي التمويل الذي حصلت عليه). وبناءً على هذه الفرضية، إذا ثبتت صحتها، فإن تعزيز الحوافز (كمًا ونوعًا) سيؤدي إلى انتعاش أكبر للمنظومة الريادية.

ستتقود هذه الفرضيات منهجية البحث في تصميم أدوات جمع البيانات وتحليلها، بحيث يتم اختبار صحة كل فرضية باستخدام أدلة كمية ونوعية. وفي نهاية الدراسة، سيتم قبول أو رفض كل فرضية استنادًا إلى النتائج المستخلصة.

منهجية البحث:

للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، سنتبنى منهجية مختلطة (Mixed Methods) تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، وذلك للحصول على فهم شامل للظاهرة المدروسة. يتضمن ذلك ما يلي:

- **نوع البحث وتصميمه:** البحث وصفي تحليلي ذو نزعة استكشافية وتفسيرية في آن واحد. سيتم تصميم الدراسة بشكل يدمج التحليل الكمي (لتحليل البيانات العددية والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالشركات الناشئة قبل وبعد السياسات) مع التحليل النوعي (لاستكشاف تصورات وتجارب رواد الأعمال وأصحاب المصلحة بشأن أثر تلك السياسات). هذا التصميم المختلط مناسب لأن تأثير السياسات على الشركات الناشئة يتضمن أبعادًا كمية ملموسة (كنمو الأعداد والاستثمارات) وأبعادًا إدراكية غير ملموسة (كرضا الرواد عن البيئة التنظيمية).
- **النهج الزمني للدراسة:** سيتم اعتماد نهج المقارنة الزمنية قبل/بعد الإصلاحات الحكومية. بمعنى أننا سنقارن بعض المؤشرات الرئيسية لقطاع الشركات الناشئة خلال فترة ما قبل 2020 (على سبيل الخط الزمني 2015-2019) بفترة ما بعد 2020 (2020-2025)، بهدف رصد أي تغيرات جوهرية. على سبيل المثال، سيجري تحليل اتجاهات عدد الشركات الناشئة السنوي ومعدل نموها وبقائها على قيد العمل، ومقارنة تلك الاتجاهات بين المرحلتين. كذلك سيتم تحليل بيانات الاستثمار في رأس المال الجريء، وحجم التمويل الحكومي المقدم، قبل وبعد تطبيق سياسات مثل زيادة الضريبة أو إطلاق برامج دعم جديدة، لاستخلاص العلاقة الزمنية.
- **مقابلة السياسات بالنتائج:** منهجيًا، سيتضمن البحث تحليلًا وثائقيًا للسياسات واللوائح نفسها - أي قراءة نقدية لنصوص القوانين (مثل نظام الشركات 2022) واللوائح التنفيذية والتعاميم ذات الصلة بريادة الأعمال - لفهم مضامينها وأهدافها. هذا التحليل القانوني سيتم ربطه بنتائج البيانات الميدانية لمعرفة ما إذا كان الأثر الفعلي متوافقًا مع الهدف المعلن لكل سياسة. فعلى سبيل المثال، ينص نظام الشركات الجديد على تسهيل إجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة وتخفيف المتطلبات، وسنقارن ذلك مع شهادات رواد الأعمال الجدد حول مدى سهولة إجراءات التأسيس فعليًا بعد صدوره.
- **خطوات تنفيذ البحث:** ستبدأ منهجية البحث بخطوة استكشافية (Pilot) لجمع معلومات أولية عبر مقابلات غير رسمية مع عدد محدود من رواد الأعمال والمسؤولين، بهدف صياغة محاور الأسئلة بدقة. ثم سيتم توزيع استبيان كمي على نطاق واسع لجمع البيانات العددية، بالتوازي مع إجراء مقابلات شبه مهيكلة معمقة لجمع البيانات النوعية. سيتم السعي لتحقيق تكامل (Triangulation) بين النتائج الكمية والنوعية عند مناقشة النتائج، للتأكد من موثوقية التفسيرات. كما ستراعى اعتبارات المصادقية والموضوعية من خلال اتباع إجراءات

منهجية مثل: اختبار الاستبيان للتحقق من صدقه وثباته (Reliability & Validity) ، وتسجيل المقابلات وتحليلها بأدوات علمية (مثل برنامج NVivo) لضمان تتبع منهجي للأنماط.

باختصار، تجمع المنهجية بين التحليل الإحصائي الموضوعي والتحليل التفسيري المتعمق، مما يمكّن من بناء صورة متكاملة حول تأثير السياسات الحكومية على ريادة الأعمال. هذا النهج ضروري لفهم "ما حدث" من تغيرات كمية في قطاع الشركات الناشئة و "كيف ولماذا حدث" من خلال قصص وخبرات الفاعلين الرئيسيين فيه.

أدوات جمع البيانات:

سوف يعتمد البحث على مزيج من أدوات جمع البيانات لضمان الحصول على معلومات متنوعة وموثوقة من عدة مصادر:

- **الاستبيانات (Surveys):** سيتم تصميم استبانة إلكترونية موجهة إلى رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وكذلك إلى المستثمرين (مثل المستثمرين الملائكيين وأصحاب رؤوس الأموال الجريئة). يتألف الاستبيان من أسئلة مغلقة وتقييمات ليكرت Likert-scale لقياس التصورات حول بيئة الأعمال الحالية. على سبيل المثال، سيتضمن أسئلة تقيس درجة الرضا عن الإجراءات الحكومية (كالترخيص والتسجيل)، ومدى تأثير الضريبة على الربحية، ومدى الاستفادة من البرامج الحكومية (مثلاً: هل استفاد مشروعك من مبادرة استرداد الرسوم؟). كما سيتضمن قسمًا لجمع بعض المؤشرات من الشركات نفسها (مثل سنة التأسيس، وعدد الموظفين، ونمو الإيرادات) لربطها بالمتغيرات التنظيمية. سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر منصات التواصل المهني ومجموعات رواد الأعمال المحلية لضمان الوصول لعينة واسعة جغرافياً.
- **المقابلات الشخصية (Interviews):** ستجرى مقابلات شبه منظمة مع فئات مختارة تشمل مؤسسي شركات ناشئة (لفهم التحديات على المستوى التفصيلي)، مستثمرين وممولين (لاستقصاء رؤيتهم حول مناخ الاستثمار الريادي في ظل السياسات الحالية)، مسؤولين حكوميين في وزارتي الاستثمار والتجارة وهيئة منشآت (للحصول على وجهة النظر الرسمية حول أهداف السياسات وتقييمهم لفعاليتها)، ومستشارين قانونيين مختصين في قطاع الشركات الناشئة (لتحليل الجوانب القانونية للأنظمة الجديدة). سيتم إعداد دليل أسئلة لكل فئة لضمان تغطية جميع المحاور المهمة مع مرونة للسماح للمشارك بالحديث بحرية عن تجربته. على سبيل المثال، مع رواد الأعمال سوف تُطرح أسئلة مثل: "ما أكبر العقبات التي واجهتها عند تأسيس مشروعك؟" "هل استفدت من أي برنامج دعم حكومي وكيف كانت التجربة؟" "كيف أثرت عليك التغيرات كتطبيق الضريبة أو متطلبات التراخيص الجديدة؟". ومع المسؤولين: "ما رؤيتكم لأهداف التعديلات التنظيمية الأخيرة تجاه الشركات الناشئة؟" "هل لديكم آليات لقياس الأثر الفعلي لتلك السياسات؟". سوف تُسجّل المقابلات (بعد أخذ موافقة المشاركين) ليتم تفرغها ونقلها نصياً للتحليل باستخدام برمجية تحليل نوعي.
- **تحليل المصادر الثانوية (Secondary Data):** سيعتمد البحث بشكل مكثف على تقارير رسمية وبيانات موثوقة تم نشرها خلال الفترة موضع الدراسة. من بين هذه المصادر: تقارير وزارة الاستثمار الدورية التي ترصد مناخ الاستثمار وريادة الأعمال، تقارير وزارة التجارة حول عدد السجلات التجارية الجديدة سنوياً (مثلاً بيانات رسمية تشير إلى زيادات نسبية في تسجيل الأعمال خلال 2021 و2022)، ونشرات هيئة منشآت مثل "مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة" الذي يصدر بيانات ربعية عن أعداد المنشآت وتوزعها الجغرافي ومشاركتها في الناتج. على سبيل المثال، سيتم توظيف بيانات منشآت حول ارتفاع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 1.3 مليون بنهاية 2023 والاستفادة من تفاصيلها (كالتوزيع القطاعي ومعدلات النمو الربع سنوي) وربط ذلك بالفترة

التي صدرت فيها بعض اللوائح. أيضًا ستستخدم بيانات البنك الدولي ذات الصلة (مثل نتائج مؤشر سهولة ممارسة الأعمال - آخر إصدار متوفر 2020) للوقوف على تقييم دولي مستقل للإصلاحات السعودية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم جمع معلومات تشريعية مثل نص نظام الشركات الجديد ولائحة نظام الضرائب للاستناد إليها في تقييم الجوانب الفنية.

- **الملاحظات المباشرة (Direct Observation):** إن أمكن، قد يقوم الباحث بزيارة حاضنات ومسرّعات الأعمال (مثل برنامج بادر، أو حاضنات الجامعات) وإجراء ملاحظة ميدانية لكيفية تقديم الخدمات والإجراءات المتبعة، لتكوين انطباع عملي يكمل البيانات الأخرى. هذه الملاحظات قد تساعد في فهم ما إذا كانت هناك معوقات إجرائية على أرض الواقع لا تظهر في التقارير الرسمية.

بدمج هذه الأدوات المتنوعة، سيتمكن البحث من جمع بيانات كمية واسعة النطاق تدعم التعميم الإحصائي، إلى جانب بيانات نوعية عميقة تكشف السياق التفصيلي خلف الأرقام. وسيتم لاحقًا مزج نتائج الأدوات ضمن عملية التحليل لتحقيق رؤية شمولية للمشكلة البحثية.

عينة الدراسة:

نظرًا للطبيعة الشمولية للبحث وتعدد أصحاب المصلحة فيه، ستتكوّن عينة الدراسة من عدة مجموعات فرعية تمثل مجتمع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية:

- **مؤسسوا الشركات الناشئة وروّاد الأعمال:** هذه الشريحة هي المستهدف الأساسي، حيث سيتم اختيار عينة لا تقل عن 50-100 رائد أعمال ممن قاموا بتأسيس شركات ناشئة في السنوات الأخيرة (يفضّل 2015 فما بعد لضمان ارتباط تجربتهم باللوائح الحديثة). ستشمل العينة تنوعًا في القطاعات (تقنية، تجارية، صناعية، خدمية، إلخ) والمناطق الجغرافية (مثل الرياض، جدة، المنطقة الشرقية، وغيرها) للحصول على رؤية متوازنة. قد يُستخدم أسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل كل قطاع رئيسي بعدد مناسب من المشاركين. سيتم الوصول لهؤلاء عبر حاضنات الأعمال، والغرف التجارية، ومنصات التواصل الخاصة برواد الأعمال.
- **المستثمرون والممولون في قطاع ريادة الأعمال:** ستضمّ العينة عددًا من المستثمرين الملائكيين ومديري صناديق رأس المال الجريء الذين لهم نشاط واضح في تمويل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. من المستهدف إشراك 10-15 مستثمرًا في الاستبيان/المقابلات، لضمان فهم وجهة نظر التمويل. كما ستشمل العينة مسؤولي البنوك وبرامج الإقراض الموجهة للمنشآت الصغيرة (مثل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي أعلن عنه مؤخرًا) للحصول على رؤية من جانب التمويل المصرفي التقليدي. تمثل آراء هذه الفئة مؤشرًا على ثقة المستثمرين بمنظومة ريادة الأعمال في ظل السياسات الحالية.
- **المسؤولون الحكوميون والخبراء الاقتصاديون:** ستتضمن العينة مسؤولين رفيعي المستوى أو تنفيذيين من الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الاستثمار، وزارة التجارة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وربما وحدة تنفيذ رؤية 2030 ذات الصلة بريادة الأعمال. حتى لو كان عددهم محدودًا (5-8 مسؤولين)، فإن مشاركتهم via المقابلات ستوفر معلومات بالغة الأهمية حول نوايا السياسات وصناعة القرار. كذلك سيتم إشراك خبراء اقتصاديين وأكاديميين ممن لديهم أبحاث أو إلمام بقطاع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية (مثل أساتذة إدارة الأعمال أو خبراء بالبنك الدولي/صندوق النقد مختصين في المملكة) للحصول على تقييم محايد وواسع للتجربة السعودية. هؤلاء الخبراء قد يساهمون في تفسير النتائج ووضعها في سياق أوسع.

- **المستشارون القانونيون ورواد حاضنات الأعمال:** باعتبار أن الجوانب القانونية والتنظيمية محور جوهري، سيتم اختيار عدد قليل (3-5) من المحامين أو المستشارين القانونيين الذين تعاملوا مع تأسيس الشركات الناشئة أو أمثالها للأنظمة الجديدة. سيقدم هؤلاء وجهة نظر تفصيلية حول العقبات القانونية والإجرائية من واقع خبرتهم مع عملائهم. كذلك سيتم التواصل مع مديري برامج حاضنات أو مسرعات أعمال) مثل برنامج بادر، Plug and Play Saudi، وغيره (للاستفادة من نظرتهم الشمولية على العشرات من الشركات الناشئة التي احتضنها وما لاحظوه من تحديات تنظيمية شائعة بينها).

حجم العينة الكلي سيعتمد على مستوى تجانس الإجابات وتحقيق التشبع المعلوماتي. ففي الشق الكمي (الاستبيانات)، يُستهدف الوصول إلى ما لا يقل عن 100 رد صالح لضمان إمكانية إجراء تحليلات إحصائية ذات دلالة. أما في الشق النوعي (المقابلات)، فسيستمر إجراؤها إلى أن نصل لمرحلة التكرار في المعلومات (Data Saturation) أي عندما لا يعود المشاركون الجدد يضيفون رؤى مختلفة بشكل جوهري. يُتوقع أن يتحقق ذلك بعد إجراء حوالي 20-30 مقابلة شاملة متوزعة على الفئات المذكورة.

ستتم مراعاة الأخلاقيات البحثية في اختيار العينة والتعامل معها، بما يشمل ضمان سرية هوية المشاركين (خصوصًا رواد الأعمال الذين قد يتحدثون بحساسية عن جهات حكومية) والحصول على الموافقات المستنيرة للمشاركة، إضافة إلى توفير خيار الانسحاب في أي وقت. سيعزز تنوع العينة مصداقية البحث من خلال تمثيل معظم وجهات النظر في منظومة ريادة الأعمال السعودية.

تحليل البيانات وأسلوب التفسير:

بعد جمع البيانات من مختلف الأدوات، سيتم اتباع خطة تحليل منهجية لاستخلاص النتائج والإجابة على أسئلة البحث:

- **التحليل الإحصائي الكمي:** ستدخل بيانات الاستبيانات والبيانات الثانوية الرقمية إلى برنامج الحزم الإحصائية SPSS. بدايةً، سيتم إجراء تحليل وصفي (Descriptive Analysis) للحصول على لمحة عامة عن العينة وخصائص الشركات الناشئة (مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية لأعمار الشركات، أحجامها، إلخ). بعد ذلك، ستم إجراء اختبار الفرضيات الكمية عبر تحليلات موجهة مثل:

- **اختبارات مقارنة المتوسطات قبل/بعد Paired t-tests أو (ANOVA):** لمقارنة متوسطات مؤشرات مثل عدد الشركات الجديدة سنويًا، أو معدل النمو في تمويل الشركات الناشئة، بين فترتي ما قبل 2020 وما بعدها. هذا سيساعد في الكشف عن أي تغير ذي دلالة إحصائية تزامن مع تطبيق سياسات معينة. على سبيل المثال، يمكن مقارنة متوسط عدد الشركات المسجلة سنويًا 2016-2019 مقابل 2020-2023؛ إذا وجدنا زيادة معنوية، قد تُعزى جزئيًا للإصلاحات.

- **تحليل الارتباط والانحدار (Correlation & Regression):** لدراسة العلاقة بين المتغيرات. فمثلاً، يمكن حساب معامل ارتباط بين حجم الدعم الحكومي المالي (ريال/شركة) ومعدل نمو الشركات الناشئة عبر المناطق، للتحقق من وجود ارتباط إيجابي كما تفترضه H3 وكذلك قد نستخدم تحليل انحدار خطي متعدد حيث تكون المتغير التابع مثلاً معدل بقاء الشركة الناشئة لسنتين، والمتغيرات المستقلة تمثل المتغيرات (مثل: استفاد/لم يستفد من حوافز، مستوى رضا عن الإجراءات على مقياس 5، مقدار العبء الضريبي كنسبة من الإيرادات...). سيسمح ذلك باختبار تأثير كل عامل مع التحكم ببقية العوامل.

- **الجدول التقاطعية واختبارات كاي تربيع (Chi-square):** لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات الاسمية. مثلاً، تحليل ما إذا كان معدل الاستفادة من برنامج حكومي يختلف باختلاف حجم الشركة (صغيرة جداً أم متوسطة) أو القطاع. أو فحص ارتباط نوع التمويل الأساسي (ذاتي، بنكي، رأس مال جريء) مع رأي المؤسس في تأثير الضريبة (إيجابي، سلبي، محايد).
- **تحليل السلاسل الزمنية المصغر:** بما أن الفترة الزمنية قصيرة نسبياً، قد لا يكون تحليل سلسلة زمنية بالمعنى التنبؤي دقيقاً، لكن يمكن رسم منحنيات اتجاه (Trend lines) لمؤشرات مثل عدد الشركات الناشئة، أو حجم الاستثمار الشهري، وملاحظة أي نقاط تحول بارزة قرب توقيتات السياسات) مثلاً: هل تباطأ منحى إنشاء الشركات في النصف الثاني 2020 مع بدء تطبيق الـ VAT المرتفع؟ سيتم عرض النتائج الكمية برسوم بيانية وجدول توضيحية لبيان الفروق بوضوح. كما سيتم تفسير الدلالات الإحصائية بأسلوب مبسط: مثلاً "ارتفع متوسط عدد الشركات الناشئة الجديدة من X إلى Y بعد 2020 زيادة ذات دلالة ($p < 0.05$)" ما يشير إلى تأثير إيجابي للإصلاحات"، أو "لم نجد فرقاً معنوياً في معدل النمو قبل/بعد، مما يدل على أن العوامل الأخرى قد تكون ذات أثر أكبر من السياسات المدروسة."

- **التحليل الكيفي (النوعي):** ستخضع بيانات المقابلات والملاحظات لتحليل مضمون منهجي باستخدام برنامج NVivo أو أدوات مشابهة. سيتم اتباع نهج التشفير Coding بدءاً من التشفير المفتوح لاستخراج المفاهيم الرئيسية من كل مقابلة، ثم التشفير المحوري لتجميع الأكواد في محاور أكبر تعكس الأنماط المشتركة. على سبيل المثال، قد تتكرر أفكار مثل "صعوبة الحصول على التمويل"، "تأخر إصدار التراخيص"، "فائدة برنامج حاضنة الأعمال" عبر مقابلات رواد الأعمال – ستجمع هذه تحت محور "التحديات التشغيلية". وبالمثل من مقابلات المستثمرين ربما يبرز محور "الثقة في السوق المحلي" ومتغيرات تؤثر عليها كوضوح الأنظمة واستقرارها. سيتم إنشاء شجرة موضوعات (Themes) متوقعة تشمل: الإيجابيات (مثل: دعم حكومي فعال، فرص جديدة بفضل الرؤية)، السلبيات (مثل: أعباء مالية، بيروقراطية)، الفروقات القطاعية (قطاعات استفادت أكثر أو أقل)، التحسينات المقترحة من وجهة نظر المشاركين. بعد ذلك سيتم إجراء تحليل مقارنة بين آراء الفئات المختلفة؛ مثلاً، هل يتفق رواد الأعمال والمسؤولون حول فعالية إجراء معين أم تختلف رؤيتهم؟ إذا وُجد تباين، سيتم تفسيره (قد يرى المسؤول أن الإجراء فعال بناءً على الأرقام، لكن الرواد قد يعانون في التفاصيل التطبيقية). سيتم أيضاً الاستشهاد بأقوال مختارة للمشاركين بشكل مجهول لدعم التحليلات النوعية – مثل اقتباس رائد أعمال يقول "إجراءات بدء النشاط تحسنت كثيراً الآن" لدعم استنتاج إيجابي، أو مستشار قانوني يشير "لا تزال هناك غموض في بعض لوائح الاستثمار" لإيضاح نقطة سلبية.

منهجية تحليل المقابلات ستتبع أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، مما يسمح باكتشاف مواضيع متكررة وهامة تتعلق بأسئلة البحث. ولضبط جودة التحليل، قد يقوم باحث آخر بمراجعة جزء من عملية الترميز (Peer Review) للتأكد من الاتساق وعدم التحيز. في النهاية سيتم دمج نتائج التحليل النوعي مع النتائج الكمية؛ فمثلاً إذا أظهر التحليل الإحصائي ازدياد عدد الشركات بعد سياسة معينة، سنبحث في المقابلات عن تفسيرات ذلك الارتفاع من واقع التجربة الميدانية، وهكذا.

- **دمج النتائج (Integration):** الخطوة الأخيرة في التحليل هي مزج الخلاصات من المنهجين. سيتم بناء سرد تفسيري يربط الأرقام بالقصص. مثلاً: يشير ارتفاع عدد الشركات بنسبة X% بعد 2020 إلى تأثير إيجابي محتمل للإصلاحات (نتيجة كمية)، وهذا ما أكدته العديد من رواد الأعمال حيث ذكروا أن تأسيس الأعمال بات أسهل

وأُسرع (نتيجة نوعية). في المقابل، رغم زيادة العدد، أشار 60% من العينة إلى أن عبء ضريبة القيمة المضافة يؤثر سلباً على ربحيتهم، وتكرر ذلك في المقابلات بعبارة "الضريبة تحدّ من توسعنا". هذا التكامل يساعد في تفسير التناقضات إن وُجدت - كأن تنمو الشركات بالعدد، ولكن تعاني بالربحية - وتقديم صورة أكثر عمقاً لصناع القرار.

في المحصلة، سيسمح أسلوب التحليل المزدوج هذا بتقديم استنتاجات مدعومة بالأدلة المتنوعة، كما سيبرز الثقة في النتائج عبر تحقق تقاطع الأدلة (مثلاً توافق النتائج الكمية والنوعية على نفس الاستنتاج يزيد موثوقيته). سيتم في فصل النتائج مناقشة كل فرضية على حدة: هل تؤيدها البيانات؟ وأي جزء منها بحاجة لإعادة نظر؟ مع ربط ذلك بالإطار النظري والدراسات السابقة لبيان الإضافة العلمية للبحث.

المخرجات المتوقعة:

من المتوقع أن يُسفر هذا البحث عن مجموعة مهمة من النتائج والاستنتاجات التي ستساهم في فهم أعمق لتأثير السياسات الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020-2025. فيما يلي أبرز المخرجات المتوقعة:

- **تحليل شامل للتأثيرات الحكومية على ريادة الأعمال:** سيقدم البحث صورة متكاملة لكيفية تأثر قطاع الشركات الناشئة بحزمة الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية الأخيرة. سيتم تحديد أي من هذه السياسات كان له تأثير إيجابي واضح (مثل تسهيل بدء الأعمال وزيادة الدعم المالي) وأيها ربما كان له أثر جانبي سلبي أو لم يحقق الأثر المرجو (مثل الضرائب والرسوم التي قد تكون أثقلت كاهل بعض الشركات). على سبيل المثال، قد يُظهر التحليل أن معدل تأسيس الشركات الناشئة ارتفع بنسبة ملحوظة بعد تبسيط إجراءات الترخيص الإلكتروني، في حين أن نسبة بقاء الشركات لعامين انخفضت قليلاً في ظل زيادة التكاليف الضريبية - مثل هذه النتائج التفصيلية ستكون ضمن مخرجات البحث. كذلك سيتم تفصيل تأثير كل عنصر قدر الإمكان (كأن يُقال: زاد متوسط الاستثمار في الشركات التقنية بسبب برنامج حاضنات معين، بينما لم ترتفع في قطاعات أخرى).
- **إجابات مستندة إلى بيانات لأسئلة البحث:** ستتم الإجابة عن كل سؤال بحث بشكل واضح اعتماداً على النتائج. مثلاً: حول تأثير رؤية 2030، من المتوقع تأكيد أنها خلقت حراكاً ريادياً أقوى وساهمت في تضاعف أعداد الشركات الناشئة، لكن ربما مع تفاوت في مدى الاستفادة بين منطقة وأخرى أو قطاع وآخر. وبخصوص التحديات التنظيمية، سيحدد البحث بدقة أهم العقبات الحالية (سواء كانت الضرائب أو الإجراءات أو تكلفة التمويل)، ومدى انتشار كل عقبة ونسبة من يعتبرونها عائقاً كبيراً. أما تأثير VAT والتراخيص، فسيُبرز البحث كيف أثرت هذه العوامل على مقاييس الأداء) ربما يظهر مثلاً أن 70% من الشركات الناشئة شعرت بتأثير سلبي مباشر لرفع الـ VAT على أعمالها وفق الاستبيان. (وفيما يتعلق بالحوافز الحكومية، ستُقيّم فعاليتها) قد نجد مثلاً أن الشركات الناشئة التي التحقت بحاضنات أعمال زاد نموها بمعدل X% أعلى من غيرها، أو أن نسبة صغيرة فقط استفادت فعلياً من قروض حكومية مما يترك مجالاً لتوسيع المستفيدين).
- **مجموعة من التوصيات الملموسة لصناع القرار:** استناداً إلى ما سيتوصل إليه البحث من عوامل معرّقة أو محفزة، سيتم صياغة توصيات عملية قابلة للتنفيذ لتحسين البيئة التنظيمية لريادة الأعمال. على سبيل المثال، إذا وُجد أن عبء ضريبة القيمة المضافة على الشركات الناشئة الجديدة عالٍ ويؤثر على سيولتها النقدية، قد توصي الدراسة بإعفاء الشركات الناشئة من الـ VAT خلال أول سنتين من عمرها أو تخفيض النسبة لها. وإذا تبين أن إجراءات الترخيص رغم تحسينها ما زالت معقدة في بعض القطاعات (كالصحة أو التعليم مثلاً)، قد تقترح

الدراسة نافذة موحدة خاصة بالشركات الناشئة لتسريع الخدمة أو إنشاء "مراكز خدمة ريادية". وفي حال ثبوت الفائدة الكبيرة للحوافز المالية، قد يتم التوصية بزيادة مخصصات التمويل لبرامج المنشآت الصغيرة أو إنشاء صندوق حكومي لرأس المال الجريء يشارك القطاع الخاص في تمويل الأفكار الواعدة. الهدف من التوصيات هو مساعدة صنّاع القرار على سد الفجوات التي تكشفها بالبحث ومواصلة مسار الإصلاح نحو تحقيق أهداف رؤية 2030 بشكل أكثر فعالية. سيتم ترتيب التوصيات حسب أولويتها وأثرها المتوقع، مع ذكر الجهة المعنية بكل توصية (مثلاً: وزارة المالية بشأن الضرائب، وزارة التجارة بشأن الإجراءات، منشآت بشأن برامج الدعم...).

• **إثراء أدبيات ريادة الأعمال والسياسات الاقتصادية:** سيساهم البحث في تقديم إضافة علمية حول العلاقة بين السياسات العامة ونمو ريادة الأعمال في الاقتصادات الناشئة. وسيتم إبراز هذه المساهمة في قسم المناقشة وخاتمة البحث. فمن المتوقع أن تكشف النتائج عن دروس مستفادة يمكن أن يستفيد منها باحثون ودول أخرى تمر بمرحلة تحوّل اقتصادي مشابه. على سبيل المثال، قد يُستدل من التجربة السعودية أن الجمع المتوازن بين تسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز وتخفيف الأعباء المالية هو المفتاح لتحفيز قطاع الشركات الناشئة. كما قد يبرز البحث أهمية الاستقرار التشريعي ووضوح الرؤية الحكومية في تشجيع رواد الأعمال على خوض المخاطرة. هذه الخلاصات العامة ستشكل أساساً لنماذج نظرية مستقبلية أو فرضيات في بحوث مقارنة بين دول الخليج أو دول أخرى. وبذلك، فإن الدراسة لا تقتصر أهميتها على الجانب العملي المحلي فقط، بل تقدم منظوراً أكاديمياً قد يستخدم كمثال Case Study في أدبيات السياسات الريادية. ومن المتوقع أيضاً نشر نتائج هذه الدراسة في ورقة علمية محكمة أو عرضها في مؤتمر متخصص، نظراً لأهميتها لكل من صانع القرار والباحث الأكاديمي.

باختصار، ستمثل المخرجات النهائية في تقرير بحثي مفصل يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، ويجيب عن أسئلة البحث، ويختبر فرضياته، وينتهي بجملة من الاستنتاجات القائمة على الأدلة مصحوبة بتوصيات استراتيجية. هذه المخرجات ستشكل أداة مرجعية لدعم استمرار تطوير البيئة الريادية في المملكة بما يحقق مستهدفات التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.

قائمة المراجع والمصادر

فيما يلي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي استند إليها البحث، والتي تشمل تقارير رسمية ودراسات أكاديمية ومصادر بيانات موثوقة من جهات محلية ودولية:

المصادر العربية

- البنك الدولي. (2019). ممارسة أنشطة الأعمال 2020: السعودية تنضم إلى البلدان العشرة الأفضل تحسينًا مع تسارع وتيرة إصلاحاتها لمناخ الأعمال- <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/10/24/doing-business-2020-saudi-arabia-accelerated-business-climate-reforms-joins-ranks-of-10-most-improved>
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). وثيقة رؤية 2030. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- منشآت. (2021). تقرير تمويل SMEs في المملكة. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة <http://www.monshaat.gov.sa/en/node/8974>.
- منشآت. (2022). مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة - الربع الثالث 2022. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة <https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1607390>.
- منشآت. (2023). مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة - الربع الرابع 2023. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وزارة التجارة. (2020-2024). إحصاءات السجلات التجارية الجديدة. المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاستثمار. (2023). تقرير مناخ الاستثمار السنوي. المملكة العربية السعودية.

المصادر الأجنبية

- Alsolamy, M. Q. (2023). Startups in Saudi Arabia: Challenges and opportunities. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 12(2), 1-12. <https://www.ssbfnct.com/ojs/index.php/ijrbs/article/view/2312>
- Funding Souq. (2023). *SME tax incentives and regulatory relief in Saudi Arabia*. <https://fundingsouq.com/sa/en/blog/sme-tax-incentives-in-saudi-arabia/>
- Global Entrepreneurship Monitor. (2022). *GEM Kingdom of Saudi Arabia National Report 2021/2022*. <https://www.gemconsortium.org/news/ten-notable-numbers-from-the-gem-kingdom-of-saudi-arabia-national-report>
- Gohmann, S. F. (2018). The impact of regulations and institutional quality on entrepreneurship. *Journal of Entrepreneurship and Public Policy*, 7(3), 1-20. https://www.researchgate.net/publication/326023037_The_Impact_of_Regulations_and_Institutional_Quality_on_Entrepreneurship
- Nalband, N. A., & Alfaqieh, A. (2024). The role of MSMEs: The scenario of its sustainability, growth, and development in Saudi Arabia. *Academy of Entrepreneurship Journal*, 30(S5).
- SUSTG. (2019). *Kingdom registers surge in SME contribution to GDP, a top goal of Vision 2030*. <https://www.sustg.com/progress-toward-sme-growth-goal/>
- World Bank. (2019). *Doing Business 2020: Saudi Arabia accelerated business climate reforms, joins ranks of 10 most improved*. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/10/24/doing-business-2020-saudi-arabia-accelerated-business-climate-reforms-joins-ranks-of-10-most-improved>